DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v4i8.107

TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

اثر التغيير في تكوين مستقبل النظام الدولي

The impact of change in the future composition of the international system

Ali Abdel Karim Hussein
Dijla University College / Iraq

م.د. علي عبد الكريم حسين *
كلية دجلة الجامعة

Article info.

Article history:
- Received 6\6\2016
- Accepted 26\7\2016
- Available online 31\12\2016

Keywords:
- international system
- challenges
- foreign policy
- strategic studies

©2016 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: There are quite a few ambiguities in most of the terminology and concepts in political science, and this applies very much to the concept of change that has filled the interest of researchers, as conflicting views on its indications and factors that produced the theoretical interest in the issue that led to the production of a large number of effects on the parties In the political, economic and social transformations that have taken place, the challenges and perspectives of changing it and the development of a new world order.

*Corresponding Author: Ali Abdel Karim Hussein , E-Mail: Tel:, Affiliation: Dijla University College / Iraq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
الاستلام: 6 \ 6 \ 2016
القبول:26 \7 \ 2016
النشر :31 \ 12 \ 2016

الكلمات المفتاحية :
–النظام الدولي
– التحديات
– السياسة الخارجية
– الدراسات الاستراتيجية

الخلاصة : هناك القليل من الغموض في معظم المصطلحات والمفاهيم في العلوم السياسية ، وهذا ينطبق بشكل كبير على مفهوم التغيير الذي شغل اهتمام الباحثين ، حيث تضاربت الآراء حول دلالاته وعوامله التي أنتجت الاهتمام النظري في القضية التي أدت إلى إنتاج عدد كبير من التأثيرات على الأحزاب في التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت ، وتحديات وآفاق تغييرها وتطوير نظام عالمي جديد.

مقدمة

يسود قدر غير قليل من اللبس والغموض معظم المصطلحات والمفاهيم في العلوم السياسية، وهذا ينطبق كثيراً على مفهوم التغيير الذي شغل اهتمام الباحثين، إذ تضاربت الآراء حول دلالاته والعوامل التي تنتجه، مما أدى إلى الاهتمام النظري بالموضوع الذي أفضى إلى إنتاج كم هائل من الآثار على الإطراف الفاعلين في النظام الدولي وذلك بحكم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت عليه تحديات ووجهات نظر في تغييره وبلورة نظام عالمي جديد.

كما يشير مصطلح النظام الدولي الجديد والتغير تساؤلات حول مدى وجود مثل هذا النظام من الأساس، وذلك لان إدراك اتجاهات التغيير ومساراته وإبعادها وتأثيراتها الإستراتيجية المحتملة واستشراف أفاق النظام العالمي وفق منهج علمي واضح، قد ينتجان فرصا حتمية للحفاظ على المصالح، كما أن الغوص في تحليل الحاضر وشواهده يجبرنا للتفكير بالمستقبل وهذا وفق الرؤى المطروحة في البحث.

تدلل الإشكالية والتعقيدات المطروحة على صعوبة التنبؤ بمستقبل واتجاهات تطور النظام الدولي، برغم من انقسام الآراء وتناقض المواقف حول وصف النظام الدولي، وذلك بربطه بجملة من المتغيرات النوعية المتلاحقة التي يشهدها العالم منذ بداية التسعينات، والتي تعد نطاق قومي وتجاوزت حدود الدول، حيث لم تعد القضية مسالة رفض أو قبول النظام الدولي بقدر ماهي مسالة التعاون والتكيف مع المتغيرات والانخراط فيه، والعمل على تطوير نماذج واتجاهات فكرية وعملية يمكن من خلالها التأثير والفعل في حركة النظام الدولي.

كما تتمحور الفرضية الرئيسة حول جوهر النظام العالمي والتي تستهدف قياس مدى التغيير في هيكلية القوة وأنماطها والياتها بالنظام العالمي (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا...الخ).

أن الواقع الدولي متغير فيما يتعلق بتراتبية القوى الكبرى والمؤثرة صعودًا وهبوطًا وفقًا لما تحوزه الفواعل من الدول من محددات ومرتكزات القوة والتي تقوم على أسس بعضها مادي وبعضها الآخر معنوي، وترتبط بالنسق الدولي السائد في مرحلة زمنية ما، وما يتضمنه ذلك النسق من عناصر ومحددات تشمل الوحدات والبنيان والمؤسسات والعمليات، فإن واقع تلك الدول أيضًا لا يتسم بالثبات التام أو الجمود فيما يتعلق بسياساتها واستراتيجياتها وتفاعلاتها الدولية، الأمر الذي يجعل من الأهمية بمكان التساؤل بشأن أنماط ومحددات التغيير في السياسات التي تصيغها وتنتهجها الدول إزاء الآخر سواء الحليف أو المنافس أو حتى التابع الخاضع، إضافة إلى التساؤل بشأن مدى ذلك التغيير وطبيعته.

ونعني بهذا استحداث آليات جديدة تؤثر بدورها في شبكات التفاعل ابتداء من الدول ووصولا إلى الإفراد في كافة المجالات.

واستنادا إلى ما تقدم تم صياغة البحث في هيكلية على النحو الأتي:

أولا : مفهوم التغيير والمفاهيم المقاربة.

ثانيا:- عوامل وخصائص التغيير .

ثالثا:- محددات وأنماط التغيير في النظام الدولي.

رابعاً:- آليات التغيير في النظام الدولي.

خامساً:- رؤى مستقبلية للتغيير في النظام الدولي.

أولا : مفهوم التغيير والمفاهيم المقاربة

يسود قدر من الغموض واللبس معظم المصطلحات والمفاهيم في العلوم السياسية والاجتماعية، ويرجع السبب إلى إن اغلب هذه المصطلحات تدخل في اللغة اليومية التي يستعملها الناس والفاعلون السياسيون، ولهذا تهمل المعاني والدلالات الدقيقة للمصطلحات والمفاهيم فتظهر وكأنها ذات معان متشابهة يمكن استبدال الواحدة بالأخرى من دون ضرر كبير.

وما تقدم ينطبق كثيرا على مفهوم التغيير الذي شغل اهتمام الباحثين، إذ تقاربت الآراء حول دلالاته والعوامل التي نتجته، مما أدى إلى اهتمام نظري بالموضوع أفضى إلى إنتاج كم هائل من النظريات والدراسات والأبحاث، بقدر تعلق هذا المفهوم بالمفاهيم الذات علاقة به.

ليس من السهولة حسم رأي ثابت بخصوص التغيير وإشكاليه حدوثه، فالتغيير مرتبط دائما بزمن يحدد فروضه، مثلما يرتبط في اغلب حالاته بتوافر بديل تعمل الظروف السابقة للتغيير على تسويغه مثلما تعمل عناصر ومفردات التغيير ذاته على إنضاجه في مدة أخرى، ولهذا اختلفت الآراء بشان تفسيره[1]:-

فالاتجاه الأول: يرى إن التغيير حالة روتينية في المجتمع الإنساني لاسيما ببعده السياسي، فالقديم لا يمنع الجديد من البروز فضلا عن مدى تداخلهما قيمياً وإجرائياً، ويدعي أصحاب الاتجاه الأول بان التغيير ناتج عن وجود ثغرة في إلية النظام الدولي.

إما الاتجاه الثاني: فيرى دعاته إن التغيير فعل طارئ يعتمد في حدوثه وصيرورته على توافر الحدث والغرض معاً، فانهيار الاتحاد السوفيتي هو الذي وفر الفرصة للفعل الأمريكي بالانفراد.

فالتغيير ليس حالة معزولة في الزمان والمكان بل هو مسلسل من الإحداث والتراكمات التي ينتجها الفاعلون في الزمان، فتحدث تغييراً تدريجياً أو مفاجئاً كما إن التغيير لأيهم مجالاً واحداً بل يهم جميع

[1] . منعم صاحي العمار، التفكير الاستراتيجي وإدارة التغيير (مقاربه في مقدمات)، مجلة قضايا سياسية، العدد(21-22)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2010، ص3.

المجالات في المجتمع الداخلي والدولي[2]، لهذا فهو يصب حول سلسلة من التساؤلات مثل ما الذي تغير؟ ومن يقف وراء التغيير ومن يعارضه؟ ماهي عوامل التغيير؟ كيف تم؟ ووفق إي نمط؟ وبأي إيقاع؟ كما إن مضمون التغيير يمكن إن يكون عميقاً، إي انه لايمس عمق الأشياء.

وعليه فالتغيير في اللغة الإنكليزية هو استمرار حالة الاختلاف والتي تطبع سمات ظاهرة معينة مقارنة بمدة سابقة للظاهرة نفسها وليس لغيرها، وهنا يكمن المعنى الحقيقي للتغيير فهو مرتبط بظاهرة أو نظام ما تتعرض سماته العامة أو أجزاء منه إلى حالة اختلاف مقارنة بالمدة السابقة له بغض النظر عن الأمد الزمني[3].

إما في اللغة العربية نجد أن تعريف التغيير لا يختلف كثيرا عن التعريف الإنكليزي للمصطلح أو تفسيره، فالتغيير مصدر يعبر عن صيغة مبالغة مشتق من الفعل **(غيّر)** الشيء بمعنى حوله وبدله بآخر، وأيضا جعله غير ما كان عليه في السابق، **وتغيّر: تحول وتبدل[4]**.

وبما أن كلمة التغيير هي صيغة مبالغة فهي تعني استمرارية التحول والاختلاف في الحالة، وعليه يعرف التغيير على أنه : "الاختلاف الحاصل في حالة ما خلال مدة زمنية معينة مقارنة بما سبقها، بغض النظر إن كان هذا الاختلاف يشمل بعض الأجزاء أو مجموع الحالة، فإن كان الاختلاف الحاصل مقارنة بما سبق يشمل مظاهر الحالة جميعها فهذا النوع من التغيير يوصف بأنه تحول أو انتقال مثلما هو الحال عندما تنتقل الأمم أو الدول من نظام اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي معين إلى نظام مختلف عنه بصورة عامة"[5].

كما لايمكن الخلط بين التغيير وبعض المفاهيم التي هي جزء منه أو ذات صله مباشرة به، وهي (الانقلاب والثورة، التحول، التعديل والتحسن، الانتقال، التغير، الإصلاح، الزمن، التطور، التحديث، التقدم)

---

[2] . كولفرني محمد، التغيير الاجتماعي والسياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(20)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص140.

[3] . منير شفيق، في نظريات التغيير، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط2، 2005، ص 16.

[4] . فؤاد افرام البستاني، منجد الطلاب، منشورات المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط8، 1966، ص 531.

[5] . عماد مؤيد جاسم، اثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية (التنمية البشرية أنموذجا)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2006، ص62.

...الخ، غير إن لايمكن الإشارة إلى جميع المصطلحات في هذا البحث وإنما ممكن الإشارة إلى بعض المفاهيم التي نجدها قريبة وتمس دراستنا وهي:

1. التعديل والتحسن

التعديل هي الحالة المقصودة التي طرا عليها نوع من الاختلاف في بعض سماتها وليس في مجموعها الكلي حتى وان كان التعديل طفيفاً كونه بشكل عام يعبر عن حدوث حاله تغيير.

إما بالنسبة إلى التحسن فيعني إن التغيير الذي طرا على حالة معينة إنما نحو الأفضل وليس الأسوأ عكس حالة التي تعني التغيير نحو الأسوأ والتي يستخدم مصطلح التراجع للتعبير عنها[6].

2. الانقلاب والثورة

يعبر عن الانقلاب هو عبارة عن تحول من حاله إلى أخرى تختلف عنها جذرياً إلا إن مفهوم الانقلاب ضيق ويستخدم للدلالة على ظواهر محددة، مثل التحولات السياسية التي جرت بكثرة في البلدان العالم الثالث خلال النصف الثاني من القرن العشرين والتي حدثت فيها عملية نقل للسلطة وبشكل قسري من فئة إلى أخرى، كما إن الانقلاب كمصطلح يعني السرعة في التحول[7].

وهناك مصطلح قريب من مفهوم الانقلاب وهو الثورة التي تعني عملية تغيير تتسم بالكلية في خصائصها العامة والفرق بين الانقلاب والثورة يكمن في مصدر التغيير أو صانع التغيير، فالانقلاب مرتبط بفئة محددة وغالبا ما تكون ذات طابع عسكري أما الثورة فهي على العموم مرتبطة بالطبقات الاجتماعية الواسعة، مثلما هو الحال مع الثورة الفرنسية[8].

3. الانتقال

---

[6]. منعم صاحي العمار، مصدر سبق ذكره، ص4.

[7]. روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص ص 65-66.

[8]. سيف نصرت توفيق الهرمزي، مقتربات القوة الذكية كإلية من آليات التغيير الدولي(الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً)، أطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2014، ص39.

يقصد به التحول من حالة إلى أخرى ولكن خلال مدة زمنية ليست بالقصيرة وإنما تتطلب قدراً من الوقت، فعلى الرغم من أن انتقال النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية اتسمت نوعاً ما بالسرعة إلا أنها من الناحية الواقعية مرت بمدة زمنية ابتدأت منذ عام (1985) بوصول (ميخائيل) للسلطة في الاتحاد السوفيتي وحتى أواخر عام (1991)، بحيث شهدت هذه المدة تغييرات عدة تمثلت بطرح سياسات توخت إحداث التغيير مثل (المصارحة – وإعادة البناء) ولحين بلوغ ذروة التغيير وهي تفكك الاتحاد السوفيتي وحدوث ألانتقالة الكاملة إلى النظم للشيوعية. وعليه فإن (الانتقال) يعني التغيير المتضمن معنى التحول من حالة إلى أخرى تختلف جذريا عنها[9].

4. <u>التغير</u>

هو تغير تلقائي تمر به جميع الكائنات البشرية والمنظمة على حدا سواء، حيث لا يستطيع الإنسان إن يوقف عمره عند حد معين ولا خبراته وتجارته ومعارفه، فهي ظاهرة طبيعية ومستمرة في الحياة تحت تأثير التغيرات البيئية أو المناخية ذات الصلة بالمدخلات والمخرجات[10].

فالتغير يستخدم عندما تتم مقارنة الحالة عند مدة زمنية محددة بمدة سابقة لها، فعندما نقارن بين حاله المجتمع الهندي قبل الاستقلال وما بعدها على سبيل المثال، نقول إن ثمة تغير حدث بعد الاستقلال بمعنى وجود الاختلاف دون إن يعني هذا أن عملية الاختلاف توقفت بل هي مستمرة ولكن بقدر تعلق الأمر بالمقارنة بين المدتين نستخدم مصطلح التغير للدلالة على الحالة التي تبدو محددة[11].

5. <u>الزمن</u>

ثمة علاقة وطيدة بل مترابطة بصورة حتمية بين التغيير والزمن، إذ يتم التعبير عن درجة التغيير أو قياس درجة التغيير بوحدة زمنية معينة، ففي كثير من العلوم التي تدرس الظواهر الاجتماعية أو حتى الطبيعية يتم تحديد درجة التغيير بوحدات زمنية غالبا ما تكون سنة، إذ ترد على سبيل المثال عبارات محددة مثل نسبة

---

[9]. عماد مؤيد جاسم، مصدر سبق ذكره، ص63.

[10]. مفاهيم التغيير، برنامج تدريبي: مهارات إدارة التغيير، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.hrdiscussion.com.)

[11]. عماد مؤيد جاسم، المصدر السابق، ص 63.

النمو السنوي أو معدل التغير السكاني سنويا، وغيرها من العبارات المتشابهة التي تعطي معنى لحجم التغيير خلال عام واحد، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على حقيقة أن التغيير لا يتولد من فراغ إنما يتطلب وقتا أو زمنا معينا حتى تكتمل صورته[12].

6. التطور

هو التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيداً، وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء، كما يشير إلى العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الأكثر تعقيداً، ولقد تأثرت العلوم الاجتماعية في استخدامها للمفهوم بالعلوم الطبيعية، وخاصة علم الأحياء، كما تأثرت أكثر بنظرية داروين عن تطور الكائنات الحية[13].

فيقصد بمفهوم التطور هو النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة، تمر بمراحل مختلفة ترتبط فيها كل مرحلة لاحقة بالمرحلة السابقة.

7. التحديث

يستخدم كثيرون من علماء الاجتماع مفهوم التحديث للإشارة إلى العملية التي عن طريقها يتحول المجتمع من حالة التقليدية إلى حالة المجتمع الحديث أي المجتمع الذي يأخذ بأسباب الحياة العصرية الحديثة، إذ أن التحديث عملية معقدة تستهدف إحداث التغيرات في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإيديولوجية[14].

ويلعب التحديث دوراً هاماً في عملية التنمية التي تستلزم تشبعاً وتعقيداً مستمراً في النظم التي يتكون منها المجتمع، والتي تتطلب بدورها تغيرات في التزامات الأفراد الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية.

---

[12]. عماد مؤيد جاسم، المصدر السابق، ص 63.

[13]. المدخل النظري للتغير الاجتماعي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://hamdisocio.blogspot.com/).

[14]. أكرم البني، في مفاهيم التغيير والإصلاح والتحديث، مقال منشور في صحيفة الأضواء على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.aladwaa.nl/modules.php?name=News&new_topic=5).

فالتحديث هو أحد عوامل التغيير، وترتبط بالتحديث أشكال عديدة كالتحديث الزراعي والصناعي والاجتماعي، وبالتالي يتطلب ذلك تبني قيم جديدة لم تكن موجودة سابقاً[15].

وخلاصة القول تكمن في إن التغيير هو مجموعة التغييرات الكمية والكيفية التي تحدث في مجتمع ما وفي مدة معينة، أو هو الاختلاف الحاصل في حالة ما خلال مدة زمنية معينة مقارنة بما سبقها بغض النظر إن كان هذا الاختلاف يشمل بعض الأجزاء أو مجموع الحالة.

ثانيا:- عوامل وخصائص التغيير

نحاول هنا تسليط الضوء على العوامل المساعدة للتغيير ضمن المجتمع، والخصائص العامة للتغيير.

1:- عوامل التغيير

هناك عده عوامل ساعدت على التغيير وهي بما يأتي:-

أ. **العوامل البيئية:-** تحدث البيئة أثراً كبيراً في تغيير الحياة الاجتماعية ونظمها، وخاصة العوامل التي تشمل ألإحداث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات، إذ يتفاعل الإنسان مع طبيعته وما بها من موارد أوليه ويلعب دوراً هاما في إحداث التغيير[16].

ب. **العوامل الاقتصادية:-** يعد الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ونظام الملكية السائد في المجتمع والتصنيع ذو اثر كبير في إحداث التغيير، إذ يرى ماركس إن عملية الإنتاج تجعل الإفراد يدخلون في علاقات محددة معينة من مراحل تطور القوى المادية للإنتاج وهي تحوي الكيان الاقتصادي للمجتمع وهي الأساس للبناء القانوني والسياسي والذي يعرف بالبناء الفوقي.

ت. **العوامل التكنولوجية:-** إن للتغيير التكنولوجي الأثر الواسع النطاق في تحديد شكل ووظيفة المجتمع سواء من النواحي الاقتصادية أو الاجتماعية أو العمرانية، كما إن للاختراعات والابتكارات والاكتشافات العلمية الحديثة أثرها في إحداث تغيير كبير في المجتمعات الإنسانية.

---

15. المدخل النظري للتغير الاجتماعي، مصدر سبق ذكره.

16. عذراء جمعة، التغيير الاجتماعي، دراسة منشورة في ملحق أسرة ومجتمع في جريدة الصباح العراقية، على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.alsabaah.com).

ث. **العوامل الأيديولوجية:-** تعد الأيديولوجية قوة فكريه تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية الواقعية وفقا لسياسة متكاملة تتخذ أساليب ووسائل هادفة وتساندها التبريرات الاجتماعية أو الإحكام العقائدية أو الأفكار التقليدية، وهذا يؤدي إلى فاعلية العلاقات الاجتماعية وتنعكس على التنشئة الاجتماعية لما يحدث تغييرا في القيم الاجتماعية[17].

ج. **الثورات:-** إن الثورات الوطنية تقوم من اجل إحداث تغييرات جزئية أو شاملة في بناء المجتمع ونطاقه.

ح. **الحروب:-** وتعد من العوامل المهمة في إحداث التغيير، إما بسبب ما يفرضه المنتصر حتى يدعم انتصاره أو إما بسبب ما يفرضه على نفسه المهزوم حتى يزيل اثأر الهزيمة ويحقق النصر[18].

2:- إلخصائص العامة للتغيير.

أن الخصائص هي السمات المميزة التي تعكس طبيعة التغيير ونوعيته، وعلى هذا الأساس يمكن الإشارة إلى مجموعة من الخصائص العامة التي تميز التغيير وهي[19]:

أ. التغيير المنضبط والتغيير التلقائي

ونعني بالتغيير المنضبط حالة التغيير الواعي والهادف والمبرمج من قبل مؤسسات أو هيئات تمتلك الصلاحيات والسلطات اللازمة من أجل ضبط عملية التغيير على وفق سياقات محددة سلفا، وبمعنى آخر وجود هدف وغاية من إجراء التغيير بحيث تتم السيطرة عليه عن طريق سلسلة من الأدوات والسياسات المعتمدة، مثل اعتماد الصين سياسة الطفل الواحد للرغبة في إحداث تغيير منضبط في الحجم السكاني وعدم ترك الأمور تتطور بطريقة سائبه. أما التغيير التلقائي فهو الذي يحدث نتيجة لتطورات اعتيادية في النظام الاجتماعي- الاقتصادي مثل التغيير في النمو الاقتصادي لبلد ما نتيجة حالة التغيير التلقائي المستمر في العوامل والمتغيرات المستقلة مثل ارتفاع الناتج التصنيعي أو انخفاضه أو ناتج الخدمات أو غيرها من العوامل المؤثرة الأخرى.

---

17 التغير الاجتماعي والتغير الثقافي، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.djelfa.info).

18. روبرت غيلبن، مصدر سبق ذكره، ص ص 67-68.

19 عماد مؤيد جاسم، مصدر سبق ذكره، ص66-72.

ب. التغيير التدريجي والتغيير السريع (المفاجئ).

يقصد بالتغيير التدريجي حالة الاختلاف المتعاقب الذي يتكون على شكل مراحل متتالية بحيث أن كل مرحلة تمهد السبيل لدخول مرحلة جديدة، ويأخذ التغيير التدريجي مدة من الزمن لانتهاء كل مرحلة منه، ولا نعني بذلك أن التغيير سيتوقف بل هو مستمر. أما التغيير السريع أو المفاجئ فهو حدوث تطورات معينة تمثل خروجا عن قاعدة التغيير التلقائي لم يكن حدوثها متوقعا قبل مدة زمنية قصيرة، وبمعنى آخر يقصد بالتغيير المفاجئ الحركة غير المتوقعة لأنظمة كانت تبدو أنها تتطور بطريقة طبيعية، ويرتبط التغيير المفاجئ ارتباطا وثيقا بنظرية الفوضى.

ت. التغيير ألتعديلي والتغيير الجذري

التغيير ألتعديلي هو إجراء سلسلة من التعديلات على هيكلة النظام العام بهدف تحقيق أهداف معينة مثلما فعلت الدول النامية فيما يتعلق بقضية الديون الخارجية في عقد الثمانينيات من القرن الماضي. أما التغيير الجذري فهو إحداث انتقال كلي من نظام إلى أخر مثلما هو الحال مع التحولات السياسية التي اجتاحت النظم العربية في الوقت الراهن.

ث. التغيير الايجابي والتغيير السلبي

ويقصد بالتغيير الايجابي تحقيق حالة اختلاف مغايرة لحالة الماضي وتتميز عنها بأنها ايجابية وذات فائدة أكبر لعموم المجتمع، هذا ويتضمن التغيير الايجابي اعتماد سلسلة متعددة من الإجراءات التي تكفل الانتقال إلى وضع أفضل مقارنة بالماضي. أما التغيير السلبي فيشير نوعا ما إلى الإجراءات العشوائية والقرارات غير الحكيمة التي تؤدي بالأمة أو الدولة إلى التردي والانحطاط بحيث تهبط من منزلة أفضل إلى منزلة أسوء.

ثالثا:- محددات وأنماط التغيير في النظام الدولي

1:- أنماط التغيير في النظام الدولي

ثمة أربعة أنماط نظرية للتغير في استراتيجيات الدول وسياساتها التي تحكم حركة تفاعلاتها الدولية في النظام العالمي وفقًا لتشارلز هيرمان[20].

أولا: التغيير (ألتكيفي):- ويقصد به التغيير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية ما مع بقاء أهداف السياسة وأدواتها تجاه التعاطي مع تلك القضية كما هي من دون المساس بها أو تغييرها.

ثانيا: التغيير (البرنامجي):- والذي ينصرف إلى تغيير أدوات السياسة ووسائلها من دون أي تغيير فيما يتعلق بالأهداف والغايات المقصودة من ورائها.

ثالثا: التغيير (ألهدفي):- وفي هذا النمط تتغير أهداف السياسة ذاتها ومن ثم تتغير أدواتها ووسائلها بالتبعية.

رابعا: التغيير (ألتوجهي):- وهو أكثر الأنماط الأربعة تطرفا وجذرية إذ ينصرف إلى تغيير يمس التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة بما في ذلك تغير الاستراتيجيات وما يتبعها من أهداف وغايات ووسائل وأدوات.

وإذا كان النمط الأول (التغير ألتكيفي)، طبقا (لهيرمان) يعد نمطا نظريا بحتا دون أن يكون له مردود حقيقي على واقع الاستراتيجيات وأهدافها ومن ثم فهو من الناحية العملية لا يعد تغييرا حقيقيا، فإن النمط الرابع (التغير ألتوجهي) يعد وفقا (لجيمس روزيناو) شكلاً نادر الحدوث في العلاقات الدولية، ومن ثم فإن النمطين الثاني (البرنامجي) والثالث (ألهدفي) هما الأكثر شيوعا من بين الأنماط النظرية الأربعة المفترضة

[20]. Charles Hermann: "Changing Course: When governments choose to redirect foreign policy", International Studies Quarterly, 34, 1990, p. 5.

للتغيير في السياسات الدولية وذلك اعتبارا لمبدأ التدرجية الحاكم لمنطق التغيير الاستراتيجي للدول لاعتبارات تتعلق بواقع تلك الدول وأخرى تتعلق بالواقع الدولي وتفاعلاته وعملياته[21].

2:- محددات التغيير الاستراتيجي في النظام الدولي

استناداً لما سبق من تعدد أنماط التغيير في سياسات واستراتيجيات الدول، فإن ثمة محددات تحكم إطار عملية الاستمرار أو التغيير في تلك السياسات، حيث تعين تلك المحددات مدى حاجة دولة ما إلى تغيير سياساتها واستراتيجياتها أو الإبقاء عليها واستمرارها بشكل كلي أو جزئي، نجملها في العناصر التالية[22].

1. أهمية انسيابية أهداف السياسة، وتعني ترتيب الأولويات الإستراتيجية للدولة وربطها بسلوك محدد لها في سياساتها الخارجية وتفاعلاتها الدولية، وهذا الترتيب يحدد ما يمكن تغييره بشكل أو بآخر من أهداف و ما يمكن إرجاؤه دون تغيير لفترة محددة من الزمن، كما يحدد أيضًا ما لا يقبل التغيير أو المساس به من أهداف إستراتيجية للدولة.
2. المدى الزمني اللازم لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة سواء في المدى الطويل أو المتوسط أو القصير، حيث يحدد مدى الاستراتيجيات زمنيا درجة الإلحاح في البدء بتغيير سياسة ما أو استمرارها لتؤتي ثمارها في الوقت المحدد والموضوع لها .
3. مدى توافر الأدوات والوسائل المناسبة لتحقيق أهداف الإستراتيجية وتنفيذها على أرض الواقع وإخراجها من حيز التنظير إلى حيز التطبيق، فقد تغيير الدولة سياستها فيما يتعلق بقضية ما لعدم وجود الأدوات التنفيذية لتلك السياسة أو تقوم بإرجائها لمدة ما لحين توافر الأدوات اللازمة لتنفيذها.
4. المقدرات النسبية للدولة، وتعني حساب حجم الموارد التي تمتلكها الدولة واللازمة لتنفيذ السياسة المرادة مع عدم إغفال ما يحوزه المنافسون والخصوم والمستهدفون بتلك السياسة من مقدرات وموارد قد تعرقل أو تحبط تنفيذها على الأرض.

---

[21]. James Rosenau, "Restlessness, Change, and Foreign Policy Analysis", in James Rosenau, ed., In Search of Global Patterns, New York, Hasled Press, 1974, p. 374.

[22] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص55.

5. الوحدات الدولية التي تتعامل معها أو تستهدفها السياسة، ونوعية التحالفات التي قد تسلكها تلك الوحدات لإفشال أو تحجيم الاستراتيجيات والسياسات التي تستهدفها ومدى تأثير تلك الوحدات وتحالفاتها على أهداف وغايات الدولة واستراتيجياتها.
6. القواعد الحاكمة للمباريات على الساحة الدولية، ويقصد بها الحدود المتاحة والمسموح بها والتي يمكن في نطاقها أن تتحرك الفواعل من الدول لتفعيل سياساتها واستراتيجياتها وتحقيق أهدافها من دون أن تجابه بمحاذير واقعية أو قانونية معرقلة.

إن المحددات السابقة تحكم إلى حد كبير سلوك الدول ومدركاتها فيما يتعلق باستراتيجياتها على مستوى التفاعلات الدولية وبناء على ما سبق من محددات تقرر الدولة وجهتها من الاستمرار أو التغيير فيما تعتزم تنفيذه من سياسات على الصعيد الدولي.

3:- التغيير في النظام الدولي ما بين الجذرية والتدرجية.

تتجه الدول عادة نحو إقرار الأبعاد الرئيسة لسياساتها الهادفة إلى تحقيق مصالحها وغاياتها بعد كثير من التمحيص والتدقيق والدراسات المتعلقة بواقعها وواقع الآخرين المنافسين منهم والمستهدفين في نظامها الدولي، ومن ثم فإن تلك السياسات تتميز بقدر من الثبات النسبي ولا نقول الجمود، حيث يتسم التغيير الذي قد يطرأ على السياسات الخارجية للدول واستراتيجياتها بالتدرجية، ومن ثم فإن حدوث تغييرات جذرية في تلك السياسات لا يتم إلا في حالات نادرة، في حين يكون السائد في سلوك تلك الدول هو القبول بالتغيير المحدود في الأبعاد الهامشية لسياساتها دون المساس بأبعادها الرئيسة والأساسية بشكل جذري شامل[23].

ويمكن تفسير الطبيعة التدرجية للتغير في السياسات الدولية بالنمط السائد في العلاقات الدولية وارتباطاتها والذي يفرض على الأطراف الفاعلة إتباع سياسات معينة، لما تتضمنه العلاقات الدولية من الدخول في تفاعلات معينة وما يفرضه ذلك من تخصيص الدولة موارد محددة للوفاء بالتزاماتها الناشئة عن تلك الارتباطات، الأمر الذي يجعل من العسير عليها إحداث تغييرات مفاجئة في استراتيجياتها على المدى

[23]. كولفرني محمد، مصدر سبق ذكره، ص144.

الزمني القصير أو حتى المتوسط، إضافة إلى ارتباط تلك الاستراتيجيات في الغالب بمصالح الدولة العليا وأمنها القومي وهي من الأمور التي تتسم بالثبات وعدم القابلية للتغيير[24].

غير أن الطبيعة التدرجية لتغيير السياسات لا تنفي إمكانية حدوث تحولات جذرية في سياسات الدول واستراتيجياتها، غير أن ذلك التحول الجذري وبمنطق الاستقراء والتتبع التاريخي، ليس من سمات الدول الكبرى، ولكنه من سمات الدول النامية والتسلطية عموما[25]، ومرد ذلك إلى عاملين أساسيين[26]:

العامل الأول:- شخصنه القرار السياسي في ذلك النمط من الدول، فالقائد السياسي يهيمن على عملية صنع السياسات وصياغة الاستراتيجيات في ذلك النوع من نظم الحكم، ومن ثم فإن سياسات الدولة واستراتيجياتها تتأثر بعقائد ذلك القائد ومدركاته ورؤيته للعالم، لذا فإنه من الوارد أن تتغير توجهات دولة ما، إذا ما تغير قائدها أيا كانت طريقة التغيير، كما أنه من الوارد أيضا أن تتغير توجهات تلك الدولة مع بقاء القائد نفسه في منصبه، وذلك إذا ما حدث تغيير في النمط العقائدي والإدراكي لذلك القائد، كائن يتحول من تبني الاشتراكية إلى اعتناق الليبرالية أو من الأخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادي المركزي إلى اقتصاديات السوق.

أما العامل الثاني:- فهو الانشقاقات السياسية التي قد تحدث داخل النخبة الحاكمة في النظام التسلطي وما تؤدي إليه من عدم وجود إجماع داخلي حول الخطوط العريضة والرئيسة في استراتيجيات الدولة، حيث تدفع انشقاقات النخبة الحاكمة باتجاه نشوب صراعات داخلية قد تؤدي إلى تفوق أحد الأجنحة داخل تلك النخبة وتفردها بالسلطة الأمر الذي ربما يعمل على إحداث تغييرات جذرية في سياسات واستراتيجيات تلك الدولة بشكل دراماتيكي.

وهناك أربعة عوامل حاسمة يمكن القول إنها تحدد درجة تغيير السياسات والاستراتيجيات ومداه في ذلك النوع من النظم السياسية[27]:

---

[24]. روبرت غيلبن، مصدر سبق ذكره، ص ص 70-71.

[25]. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية(دراسة نظرية)، بغداد، 1991، ص40.

[26]. محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ص 100-101.

1. مدركات وتصورات النخبة الحاكمة ورؤيتها بشأن الدولة وقوتها ودورها وحدود ذلك الدور.
2. رؤية النخبة الحاكمة ومدركاتها بشأن طبيعة النظام الدولي وتفاعلاته وموقع الدولة من ذلك النظام وحدود التأثير فيه والتأثر به.
3. البدائل المتاحة للسياسات الحالية للدولة ومدى ملاءمتها لتصورات تلك النخبة ومدركاتها.
4. ما يفرضه ذلك التغيير في سياسات الدولة من تكلفة مادية ومعنوية ومدى تحمل تلك الدولة لنتائج وتبعات ذلك التغيير.

فلكي يتم تغيير سياسة ما لا بد من إدراك النخبة الحاكمة لأهمية التغيير ووجود البديل المناسب للسياسة المراد تغييرها، ومن ثم القدرة على تحمل تبعات ذلك التغيير بأن تكون تكلفته مساوية أو أقل من تكلفة السياسة الحالية.

رابعاً:- آليات التغيير في النظام الدولي

إن آليات التغيير هي الوسائل والأدوات التي تستخدمها الوحدات الدولية في تفاعلاتها الديناميكية في النسق الدولي لتحقيق المكاسب والإرباح الآنية والمستقبلية ولكل بعد دولي إليه معينة يحددها الزمان والمكان بما يلائم الظروف المواتية للوصول إلى الهدف الشامل للاستراتجيات العليا.

ومن غير المنطقي القول بان مثل تلك السياسات تنطبق على جميع الدول فالدول المتقدمة والكبرى هي اقرب مايكون لاستخدام آليات التغيير لما تمتلكه من القوة والقدرة على التأثير، فاعتماد الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل النظام العالمي الجديد الذي تريده، يمكن التوصل إلى أهم هذه آليات والأنماط التي سيكون لها التأثير الاستراتيجي المحتمل في دول العالم، بما يضمن استمرار الهيمنة الأمريكية من ناحية ويدعم التغييرات البنيوية المراد تحقيقها من ناحية أخرى ولعل أبرزها.

1. آليات التغيير الصلبة

---

[27] . جابر حبيب جابر، اتجاهات التغيير في النظام العربي، مقال منشور في صحيفة الشرق الأوسط، العدد(10695)، 10 مارس 2008.

يشير جوزيف ناي إلى أن (القوة الصلبة) هي القوة المشتركة السياسية والاقتصادية والعسكرية، إي القوة في صورتها الخشنة التي تعني الحرب، والتي تستخدم فيها الجيوش وهذه القوة تعنى الدخول في مزالق خطرة، ونتائجها تكون في منتهى الخطورة على الدولة ذاتها[28].

كما تعني بقيام القطب الأحادي بإجبار الإطراف المعنية على تغيير مواقفها بالإكراه والتهديد، وذلك باستخدام وسيلة أو مجموعة من الوسائل المادية الفعالة التي تدفع طرفا معينا إلى تحقيق الأهداف والغايات المطلوبة بشكل مباشر أو غير مباشر خلال مدى زمني وسياق محددين، وفي هذا الصدد يعتمد هذا القطب على القوة العسكرية، سواء باستعراض قدرات هذه القوة أو التهديد باستخدامها أو استخدامها الفعلي، وكذا على العقوبات الدبلوماسية والاقتصادية، والحصار وفرض العزلة الإقليمية والدولية، ومن ابرز الأمثلة استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقوة الصلبة ضد أفغانستان والعراق وكوسوفا وفي باكستان وليبيا[29].

2. <u>آليات التغيير الناعمة</u>

تعتمد عليها القوة العظمى للتأثير في الإطراف المعنية وجذبها إلى المسار الذي يخدم مصالحها باستخدام الموارد المالية المعنوية مع تجنب الإرغام والتهديد، إي أنها قدرة القوى العظمى على تحقيق إرادتها بالإقناع وليس بالإكراه، والعمل على جعل الآخرين يتبنون ماتريد القوى العظمى تحقيقه[30].

فقد روج لها المنظر الاستراتيجي (جوزيف س ناي)، إذ بداء بنقل القوة من الميدان العسكري الصلب إلى الميدان الناعم للتغيير الدولي ومن أهم وسائلها المساعدات الإنسانية والتنموية، ووسائل الإعلام التقليدية والالكترونية، والغزو الثقافي والإيديولوجي، وأساليب الاستمالة بتبني القيم نفسها، والسياحة، والمشاركة في حل الأزمات التي تواجه الطرف المعني، وفي الوقت نفسه قناعته بصدقية القوى العظمى، وكسب موقف الرأي العام الداخلي والخارجي.

---

[28]. جوزيف س ناي، القوة الناعمة: وسيلة للنجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، مطبعة العبيكان، السعودية، 2007 ،ص 43

[29]. جمال سند السويدي، افاق العصر الامريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الامارات، 2014، ص 495.

[30]. المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

لان القوة الكبرى بما تملكه من مقومات للقوة وقدرتها على التأثير والتغيير ولعب الأدوار والتوظيف لكل ما يفاجئها وما تتمتع به من مكانه في النظام الدولي نجدها قادرة على الاستفادة من ذلك التغيير لصالحها فالعدو الجديد نقطة جذب لها في المنطقة التي يتواجد بها بحسب أهميتها بداعي التهديد لمصالح الجوار أو للمصالح الغربية أو الدولية باعتبار أن من يهدد الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يهدد العالم، وبالوقت نفسه فان القوى أو النخب الحاكمة الجديدة التي جاءت بها ثورات الربيع العربي عبر وسائل الديمقراطية الحديثة تكون عنصر معزز للمكانة الأمريكية لدعم الأخيرة لتلك الثورات في اقل حالتها سياسيا واقتصاديا وإعلاميا وتوجيه المجتمع الدولي صوب تلك المتغيرات بما يتوافق مع المصالح المشتركة[31].

3. آليات التغيير الذكية

وهي عبارة عن مزج مابين القوة الصلبة والقوة الناعمة، إن المزج بين هاتين القوتين وأدواتهما معاً وذلك لتحقيق المصالح المنشودة، إذ أن أياً منهما لن يكون فاعل بغياب الأخر، ولذلك فان القوة الناعمة لاتستطيع وحدها تحقيق الهدف المنشود في النظام العالمي الجديد، ما يدفع إلى التهديد باستخدام القوة الصلبة أو استخدامها فعليا بصورة محدودة[32]، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى القوة الذكية لمواجهة التحديات التي تواجهها في المستقبل، ومن أهمها أعادة تقوية التحالفات والشراكات التي تجعل الإدارة الأمريكية قادرة على مواجهة الإخطار المتعددة، وتفعيل الدبلوماسية الشعبية، وتعزيز التنمية على المستوى العالمي، ودعم اتفاقيات التجارة الحرة الأمريكية، والتفاعل مع القضايا المتغيرات المناخية، وتامين مصادر الطاقة بالاستثمار في التقنية.

كما أن العالم يتعالم مع معطيات القوة الذكية على أساسيات للبقاء والتفاعل الاستراتيجي في النظام العالمي، لهذا أن المجالات التطبيقية للقوة الذكية ألان تأخذ أوسع إبعادها في العالم خصوصاً لما يشهده العالم من طفرة تكنولوجية علمية قللت الفارق الزمني لوصول المعلومات بين الدول، لكنها وسعت الهوة المعيشية بين دول الشمال والجنوب[33]، ومن ابرز أمثلة استخدام الولايات المتحدة الأمريكية القوة الذكية في

[31]. سيف نصرت توفيق الهرمزي، مصدر سبق ذكره، ص 45.

[32] جمال سند السويدي، مصدر سبق ذكره، ص 496.

[33]. سيف نصرت توفيق الهرمزي، مصدر سبق ذكره، ص 48.

تعاملها مع الإرهاب الدولي، والملف الإيراني، ودعم الاحتجاجات الشعبية في تونس ومصر بشكل غير مباشر.

خامساً:- رؤى مستقبلية للتغيير في النظام الدولي

هناك إجماع بين الباحثين والمفكرين في مجال العلاقات الدولية منذ منتصف التسعينيات على المفهوم العام للنظام الدولي الجديد، وتغيير هرم السلطة والقوة والقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول، في ظل نظام توجد فيه العديد من الوحدات الدولية إلى جانب الدول، لكن هناك بعض الإشكاليات والتعقيدات المطروحة على صعوبة التنبؤ بمستقبل واتجاهات تطور النظام الدولي الجديد، تجعل من سيناريوهات المستقبل مهمة علمية شاقة، خاصة إن الظاهرة لاتزال في طور التشكيل والتكوين.

سوف نصور هذه التغييرات المستقبلية للنظام الدولي الجديد بعدد من وجهات النظر المختلفة حول الرؤى والاتجاهات، كما يأتي:

1:- نموذج أقطاب الجغرافيا الاقتصادية الثلاثة

يرى أنصار هذا النموذج انه ظهر مع بداية حكم الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) ليفرض رؤية لنظام عالمي جديد، تحل فيه الجغرافيا الاقتصادية محل الجغرافيا السياسية، ومن أهم سماته انه يقلل من أهمية القوة العسكرية لتحل محلها القوة الاقتصادية لتحكم مجال التنافس العالمي بين الدول[34].

ويذهب أنصار هذا النموذج إلى إن تغيير النظام العالمي الجديد سيؤدي إلى انقسام العالم إلى ثلاثة كتل اقتصادية عملاقة متنافسة تشمل:

أ. **اليابان:** تقود منطقة الباسفيك بما فيها كوريا وجنوب شرق أسيا والصين، وتعد كل من اليابان والصين من أبرزها وأكثرها نفوذاً وتأثيراً، وتتميز العلاقات بين دولها الأساسية بالانسجام وتبنيها قيماً ثقافية ودينية واحدة، إضافة إلى ارتباطها بشبكة مصالح اقتصادية متبادلة، إلا إن اليابان تعد من الدول القليلة التي

[34] . اينياسيو رامونيه، حروب القرن الواحد والعشرين(مخاوف ومخاطر جديدة)، ترجمة انطوان ابو زيد، دار التنوير، بيروت، 2007، ص232.

دخلت الثورة الصناعية الثالثة وبتفاعل قدراتها الاقتصادية مع القدرات العسكرية الصينية تصبح اليابان مؤهلة لقيادة تكتل اقتصادي أسيوي مازال في طور التشكيل فريد في تأثيره وإمكاناته[35].

ب. **الولايات المتحدة:** تقود المعسكر الغربي والأمريكتين بشكل أكثر تحديداً خاصة بعد اتفاق التجارة الحرة (نافتا) وإعادة هيكلية اقتصاديات دول أمريكا اللاتينية.

ت. **ألمانيا:** تقود المعسكر الأوروبي الذي يفترض إن يضم روسيا وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وربما بعض دول شمال إفريقيا، بينما تذهب الدول النامية في إفريقيا واسيا والشرق الأوسط في إطار الاستعمار الجديد لتلك المحاور الثلاثة السابقة[36].

إذ يعطي هذا النموذج للاقتصاد والجغرافيا والثقافة والديموغرافيا أهمية خاصة في احتمالات توزيع القوى في ظل النظام العالمي الجديد، كما يتوقع بان المحور الذي تقوده الولايات المتحدة هو الأضعف على الإطلاق، وان يكون المحور الأوروبي الذي تقوده ألمانيا هو الأقوى على الإطلاق، إما بالنسبة إلى اليابان تستمر في الارتقاء بمستواها التعليمي والتكنولوجي، وبالرغم من صغر حجم السوق المحلي الياباني، إلا إن ممكن نجاحها في التغلب على تلك المشكلة بالتوسع في الأسواق الأسيوية[37].

2:- إحياء نموذج توازن القوى

ينطلق أنصار هذا النموذج على إن الدول تتحرك وتتغير صعوداً أو هبوطاً في ضؤ نوعية قدراتها، مقارنة مع قدرات غيرها، فضلاً عن مدى استعدادها الذاتي لتوظيف هذه القدرات ضمن إطار بيئة دولية محددة، فيعد عامل الأمن هو السعي الأول لكل دول العالم، وهذا النموذج يؤكد على وجود قوى رئيسة هي الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، الصين، أوروبا.

---

35. ابراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط2، 2009، ص 276.

36. ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص254.

37. ريتشارد ليتل،مصدر سبق ذكره، ص 258.

ويذهب الأنصار إلى ترشيح الصين للقيادة الدولية في القرن الحادي والعشرين ويمكن إن يسميها بـ(الهيمنة الصينية)، باعتبارها اقل الدول في معوقات الوصول إلى القمة مع اقتصاد سريع النمو، الذي يمكن إن يترجم بسهولة إلى قوة عسكرية فعالة[38]، ويعد التحالف الأمريكي–الصيني سيتغلب بل ويطغي على جميع التحالفات الكبرى كالتحالف الأوروبي–الأمريكي، والتحالف الأمريكي–الروسي.

3:- نموذج صدام الحضارات

يتوقع أنصار هذا النموذج إن الصراع القادم في النظام العالمي الجديد ليس صراعا بين دول بقدر ماهو صراع بين الحضارات، وهي الحضارة الغربية، والحضارة اليابانية، والحضارة الإسلامية، والحضارة الهندية، وحضارة أمريكا اللاتينية والحضارة الإفريقية.

إن هذا النموذج أو النظرية تقوم على إن الصراع في العالم لن يكون إيديولوجيا أو اقتصاديا بل سيكون قائما على الثقافة والإيمان والأسرة والعقيدة. ومثله مثل الكثيرين من المفكرين الغربيين رأى في المسيحية والإسلام عداء تقليدي ومتأصلا، بينما تذهب الكتابات العربية والإسلامية إنما هو حوار حضاري عميق دار بين الحضارة الغربية الإسلامية والحضارة الغربية المسيحية في عصر الحروب الصليبية وما أعقبها[39].

4: نظرية الفوضى

يذهب أنصار هذه النظرية بان العالم في نظامه الدولي الجديد منقسم إلى مناطق مختلفة الملامح فهناك مناطق تسودها الحروب والنزاعات والفقر، وأخرى يسودها السلام والديمقراطية والرخاء وهي تمثل 15% من سكان العالم.

[38]. ابراهيم ابو خزام، مصدر سبق ذكره، ص 281.

[39]. هارالد موللر، تعايش الثقافات مشروع مضاد لهنتنغتون، ترجمة: إبراهيم ابو هشهش، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2005، ص 63.

إن الوضع لا ينتهي أو يتغير بسهولة ومن المتوقع استمرار الأمن والسلام والديمقراطية في هذه الدول ذات الرخاء، واستمرار الحروب والفقر والنزاعات في المناطق الأخرى، كما إن مناطق الحروب والصراعات هي المناطق الأكثر فقرا في العالم وهي المناطق ذات الأوبئة والإمراض المتفشية[40].

5:- نموذج القرية العالمية

إن أنصار هذا النموذج يرون إن النظام العالمي الجديد سوق يجعل المجتمع الدولي بمنزلة قرية إعلامية صغيرة تتلاشى فيها الحدود القومية، ويبرز على السطح المجتمع العالمي كنتيجة مباشرة لذلك من خلال انتشار أدوات ووسائل الاتصال المتقدمة التي تجعل من القيم ونمط الحياة الغربي أسلوب الحياة العالمي[41].

إذ يرى عدد من الباحثين بالتأكيد على هذا الاتجاه وتتمثل في ظهور التحديات الدولية التي تواجه المجتمع الدولي والتي تتعدى حدود الدولة كقضايا الفقر والمخدرات والتلوث البيئي والانفجار السكاني وقد يدفع ذلك إلى ظهور ما يسمى (بالحكومة العالمية) التي يتراجع فيها دور الدولة القومية كما إن سعي النظام الدولي الجديد لتحقيق المجتمع العالمي يتطلب سلطة مركزية مؤسسية لاتخاذ القرار وعضوية دولية، إلا إن الجهود المبذولة لإنشاء مثل هذا الكيان فشلت حتى ألان، فالأمم المتحدة لاتستطيع التصرف باستقلالية عن الدول الكبرى التي تحركها كما من الضروري توفر قواعد دولية عامة وكذلك مؤسسات دولية ومحلية طوعية لتحل محل الدولة القومية، وان المحرك الأساسي لهذه التغيرات هو الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي تمكن الأفراد من الحد من سلطة الدولة وتدخلها وفي هذا الإطار يفتقد هذا النموذج على أساسين[42]:

1. إن السلطة الخاصة لاتزال جزء من سلطة الدولة وذلك لما تمتلكه الدولة من أدواتها التشريعية التي تحد بها من نفوذ السلطة الخاصة.

---

[40] . بهاء الدين الخاقاني، الفوضى الخلاقة إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية لمائة سنة قادمة، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2012، ص 219.

[41] ريتشارد ليتل، مصدر سبق ذكره، ص 252.

[42] . روبرت غيلبن، مصدر سبق ذكره، ص280.

2. إن انتقال السلطة ليس معادلة صفرية بمعنى إن زيادة نفوذ وسلطة الأفراد داخل الدولة لاتعني بالضرورة فقدان الحكومة للسيطرة على الأمور والإفراد داخل الدولة، فالدولة لاتختفي لكن يتقلص دورها ومقدار تدخلها في الهيئات التابعة لها كالقضاء والتشريع.

6 : نموذج الأقطاب المتضامنة

يرى أنصار هذا النموذج انه من الصعوبة التفكير بعودة نظام ثنائي القطبية مرة أخرى في ظل الهيمنة الأمريكية على العالم، إلا إن ذلك لا يعني بالضرورة تجاهل القوى أو الأقطاب الأخرى الواعدة في النظام العالمي الجديد كاليابان والصين والاتحاد الأوربي وروسيا، غير إن الاحتمال الغالب لمستقبل النظام الدولي هو شكل من إشكال التضامن والتحالف بين تلك القوى العالمية، إذ يكون العالم محصوراً بين أقطاب ومعسكرات كل معسكر مكون من مجموعة دول[43]، ومنها على سبيل المثال:

1. ظهور التحدي الصيني لإدارة الولايات المتحدة والتقارب الأمريكي الياباني.
2. ظهور التضامن الصيني الروسي في مواجهة التضامن الأوربي الأمريكي.
3. مواجهة ظاهرة مابين الآسيان والمحور الأمريكي الأوربي الروسي.
4. التقارب الصيني الأمريكي في الفترة الراهنة .

إن العالم يتوحد اليوم بشكل متزايد ليس فقط بفعل تطور الرأسمالية والنزعة التجارية، بل أيضا عن طريق الجماعات غير الاقتصادية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني العالمي (جماعات السلام، جماعات حماية البيئة، جماعات حقوق الإنسان وحقوق المرأة، وحقوق الطفل...الخ) التي بنموها المتطور والفاعل تصبح لديها القدرة على المساهمة في صنع المستقبل البشري والفاعلية التي تتضمن احتمالا بنهاية عالم وولادة محتملة لعالم جديد.

ونظرا للتداخل بين الرؤى والنماذج في بعض الأحيان، والتناقض فيما بينها في أحيان أخرى، لكن ذلك لم يمنع الدراسة من تحديد الاحتمالات الأكثر ترجيحا انطلاقا من تحليل المعطيات المتوفرة.

---

[43]. ابراهيم ابو خزام، مصدر سبق ذكره، ص272.

فالاتجاه الأول يفرضه الاقتصاد والتجارة الدولية (نموذج أقطاب الجغرافيا الاقتصادية)، والتطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات (نموذج القرية العالمية)، ونمو الحركات الإنسانية العالمية مثل حركة السلام، والديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة وسلامة الكوكب (نموذج الأقطاب المتضامنة)، ومكافحة الفقر والحروب (نموذج نظرية الفوضى)، وحوار الحضارات واحترام التنوع الثقافي (نموذج صدام الحضارات)، وحقوق المرأة والطفل، وهي حركات قائمة يزداد ترسخها وانتشارها والاعتراف بها في أنحاء العالم، وهذا الاتجاه يكون تدريجيا وشكل من أشكال المجتمع الدولي العالمي.

إما الاتجاه الثاني وتفرضه السياسة الإيديولوجية ويحاول استغلال الظروف التاريخية والمتغيرات النوعية التي يشهدها النظام الدولي لغرض هيمنة نموذج القطب الواحد أو نموذج توازن القوى.

ويمكن تقدير بان الاتجاه الذي سيحكم حركة تطور النظام الدولي مرهون باستمرار القطبية الأحادية على الرغم من وجود لاعبين جدد عبر التحالفات المحتملة، وبعض الرفض للقطبية الواحدة، وبعض المشكلات التي يعنيها الاقتصاد الأمريكي، فثمة متغيرات موضوعية تدعم استمرار القطبية الأحادية والهيمنة الأمريكية فمازالت تمثل قوة عسكرية واقتصادية في العالم، بالإضافة إلى احتكارها لنظم التكنولوجيا الدفاع والحرب والفضاء الأكثر تقدما وتطورا في العالم.

الخاتمة

هناك عدد من الملامح التي ينظر أن تكون من أهم محددات شكل النظام العالمي مستقبلا بحسب ترتيب القوى الهرمي في هذا النظام، كما أن هناك الكثير من وجهات النظر التي ظهرت في السنوات الأخيرة تناولت نهاية القطبية الأحادية وبروز عالم مابعد أمريكا وأيضا عالم بلا أقطاب وغير ذلك من هذه، إلا أن النظام العالمي يمر بمرحلة تاريخية مفصلية ربما تسهم في بلورة ملامحه بشكل أكثر دقة خلال السنوات والعقود المقبلة، فلا جدال في ازدياد تباين المواقف مؤخرا بين القوى الرئيسة مثل التغيير والشرعية الدولية، بما يمكن أن تغير من طبيعة هذه المفاهيم مستقبلا، فكل من روسيا والصين تسعى إلى الإلزام الولايات

المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربية بالعمل تحت مظلة الشرعية الدولة المتمثلة في الأمم المتحدة إي العودة إلى مرحلة ماقبل عام 2003.

وفي ضوء ماسبق يمكن تلخيص اهم معالم شكل النظام العالمي والقوى المؤثرة فية:

1. قوة واحدة مهيمنة لكن هيمنتها تواجه بتحديات متعددة، بعضها ينبع من الداخل وبعضها ينبع من الخارج، مما يجعلها تواجه بصعوبات في تنفيذ بعض اهدافها.
2. تزايد اهمية الفاعلين من غير الدول في النظام الدولي، ومنها وسائل الاعلام، والمنظمات الغير الحكومية على تنوع مجالات نشاطها، واليات القوى الناعمة والذكية التي اثرت بشكل كبير بتغيير النظام العالم.
3. في ظل الثوابت المطروحة نستدل بان الولايات المتحدة الأمريكية أنشئت أحلاف جديدة يكون الاقتصاد محورها وهدفها في أن واحد وستكون الولايات المتحدة قد تحولت من قوة عظمى وحيدة إلى قوة كبرى من بين مجموعة من القوى الأخرى التي تؤثر في الشكل الجديد للعالم، ومن هذه الأحلاف التي انضمت إليها كعضو ذات الطابع الاقتصادي دول أسيا الباسيفيك.
4. يمكن استنتاج بان هناك العديد من الملامح والمتغيرات والتحولات الكبيرة تلوح في الأفق الدولية، وهي تسير باتجاه إعادة النظام الدولي إلى حالة التوازن الذي تأرجحت كفته منذ مدة طويلة وان الوقت قد حان ألان لإحداث تلك التغيرات، لأنه في السابق لم يكن بمقدور الدول الكبرى وحدها أن تجاري الولايات المتحدة آو تقف بوجهها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، لا أن المتمعن في حركة النظام الدولي وإمكاناته المتسارعة في القوة والتأثير الاقتصادي، يرى أن نهوض الصين العملاق ومن ثم دول جنوب شرق أسيا، وما تشهده من حركة نهضة صناعية، ربما يكون أولى معالم إحداث الشرخ في التفرد الأمريكي.

المصـــــادر

1. ابراهيم ابو خزام، الحروب وتوازن القوى، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط2، 2009.
2. أكرم البني، في مفاهيم التغيير والإصلاح والتحديث، مقال منشور في صحيفة الأضواء على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.aladwaa.nl/modules.php?name=News&new_topic=5).
3. اينياسيو رامونيه، حروب القرن الواحد والعشرين(مخاوف ومخاطر جديدة)، ترجمة انطوان ابو زيد، دار التنوير، بيروت، 2007.

4. بهاء الدين الخاقاني، الفوضى الخلاقة إستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية لمائة سنة قادمة، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2012.
5. التغير الاجتماعي والتغير الثقافي، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.djelfa.info).
6. جابر حبيب جابر، اتجاهات التغيير في النظام العربي، مقال منشور في صحيفة الشرق الأوسط، العدد(10695)، 10 مارس 2008.
7. جمال سند السويدي، افاق العصر الامريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الامارات، 2014.
8. جوزيف س ناي، القوة الناعمة: وسيلة للنجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، مطبعة العبيكان، السعودية، 2007.
9. روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
10. ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
11. سيف نصرت توفيق الهرمزي، مقتربات القوة الذكية كإلية من آليات التغيير الدولي(الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً)، أطروحة دكتوراه (منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2014.
12. عذراء جمعة، التغيير الاجتماعي، دراسة منشورة في ملحق أسرة ومجتمع في جريدة الصباح العراقية، على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (www.alsabaah.com) .
13. عماد مؤيد جاسم، اثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية (التنمية البشرية أنموذجا)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2006.
14. فؤاد افرام البستاني، منجد الطلاب، منشورات المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط8، 1966.
15. كولفرني محمد، التغيير الاجتماعي والسياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد(20)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
16. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية(دراسة نظرية)، بغداد، 1991.
17. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998.
18. المدخل النظري للتغير الاجتماعي، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (/http://hamdisocio.blogspot.com).
19. مفاهيم التغيير، برنامج تدريبي: مهارات إدارة التغيير، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع (http://www.hrdiscussion.com) .

20. منعم صاحي العمار، التفكير الاستراتيجي وإدارة التغيير (مقاربه في مقدمات)، مجلة قضايا سياسية، العدد(21-22)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2010.

21. منير شفيق، في نظريات التغيير، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط2، 2005.

22. هارالد موللر، تعايش الثقافات مشروع مضاد لهنتنغتون، ترجمة: إبراهيم ابو هشهش، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2005.

23. Charles Hermann: "Changing Course: When governments choose to redirect foreign policy", International Studies Quarterly, 34, 1990, p. 5.

24. James Rosenau, "Restlessness, Change, and Foreign Policy Analysis", in James Rosenau, ed., In Search of Global Patterns, New York, Hasled Press, 1974, p. 374.